حرية
عدالة
مواطنة

البديل

إسبوعية - سياسية - مستقلة

العدد (٧٦) ١٧ /٢/ ٢٠١٣ م | www.al-badeel.org | Issue (76) 17/2/2013

مقتل قائد في الحرس الثوري الإيراني غرب دمشق

الجيش الحر يبدأ معركة مصيرية على مطار حلب

■ البديل:

دخلت معركة السيطرة على المطارات في سوريا مرحلة حاسمة في حلب، حيث بدأ الجيش الحر والكتائب المقاتلة الأخرى بشن هجوم يهدف إلى تحرير مطارين استراتيجيين في حلب يستخدمهما النظام لأغراض عسكرية، فيما سيطر الثوار على مدينة الشدادة جنوب الحسكة بعد معارك طاحنة.

وقال ناشطون إن القوات النظامية قصفت محيط مطاري حلب الدولي والنيرب العسكري، في حين رد الجيش الحر بقصف متقطع بصواريخ محلية الصنع على مطار النيرب. وأوضح المرصد السوري لحقوق الانسان أن «النظام يتحضر لعملية واسعة لاستعادة السيطرة على اللواء ٨٠» المكلف حماية المطارين، والذي سيطر عليه الجيش الحر. وأشار المرصد إلى أن المقاتلين «يحاولون السيطرة على مطار النيرب وتدمير مدرجات مطار حلب الدولي التي يستخدمها النظام لاغراض عسكرية». وفي حال سيطرة الجيش الحر على مطار حلب فإن الإمدادات العسكرية الجوية للنظام تكون قد أصيبت في مقتل. تجددت الاشتباكات بين مسلحين أكراد وقوات من الحرس الجمهوري في حي الأشرفية الذي تعرض إلى قصف جوي.

وخطفت مجموعات مسلحة موالية لنظام الأسد ٧٠ رجلاً وامرأة متوجهين على متن أربع حافلات صغيرة إلى مدينة إدلب. وأوضح ناشطون أن الخاطفين قدموا من قريتي الفوعة وكفريا الشيعيتين. وأتت العملية بعد ساعات من قيام مجموعة مسلحة بخطف ٤٠ شخصاً على الأقل غالبيتهم من النساء والأطفال من قرتين مواليتين للأسد.

واسقط الجيش الحر طائرتين حربيتين في ريف إدلب بعد إطلاق النار عليها من رشاشات ثقيلة، فيما سيطر مقاتلون على بلدة الشدادة في محافظة الحسكة، حيث بلغت حصيلة الاشتباكات ٣٠ قتيلاً من جبهة النصرة، بالإضافة إلى مقتل مائة عنصر من الاستخبارات والجيش النظامي. قال برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة إن ما يقدر بنحو ٤٠ ألفاً فروا من بلدة الشدادة.

وأعلن ناطق باسم الحرس الثوري رمضان شريف في بيان أن القيادي حسن شاطري قتل على الطريق من دمشق إلى بيروت، متهماً الجيش الحر بالوقوف وراء العملية. وذكرت تقارير ان شاطري كان مسؤولاً عن نقل الأسلحة من النظام إلى حزب الله.

قال الجيش الاسرائيلي إنه عالج خمسة سوريين أصيبوا في القتال بين قوات النظام والثوار بالقرب من السياج الأمني في الجولان المحتل.

سياسياً، أعلن الائتلاف الوطني أنه يقبل بالتفاوض مع شخصية مدنية من النظام على ألا يكون بشار الأسد والقادة الأمنيون ضمن أي تفاوض، وألا يكونوا ضمن المرحلة الانتقالية.

■ رأي البديل - «حارة كل من إيدو إلو»

هل وصلنا إلى وضع يمكن اختصاره بالمثل الدارج "حارة كل من إيدو إلو»، وهو مثل شامي يعني أن كل شخص يتصرف على طريقته، حيث تعم الفوضى، ويصبح المنطق هو منطق الأقوى؟.

ما يدعونا إلى التساؤل هو الأخبار التي ترد من مدن سورية يُفترض أنها "محررة"، لكن الكثير من الكتائب الموجودة فيها تتصرف بناءً على مصالح ضيقة، مصالح تشكل عبئاً على انتصار الثورة، وقبل كل ذلك تشوه من صورتها، وتبث الخوف على مستقبل سوريا، خاصة أن المدن المحررة كانت تشكل نوعاً من الحلم للثوار، حيث كان من المفترض أن تكون نموذجاً ناصعاً لما يرغب به الشعب السوري، نموذجاً للحرية والعدالة واحترام الممتلكات الخاصة والعامة، واحترام حرية الرأي والتعبير، وغيرها من القيم التي قامت الثورة من أجلها.

في هذا العدد من «البديل» لوحده هناك أخبار عدة عن انتهاكات كبيرة، فالبعض يقوم بسرقة ممتلكات الشعب ويتاجر بها، والبعض الآخر يعتدي على ناشطين إعلاميين، وهناك من أعطى لنفسه حق الفتوى، وكل هذا يجعلنا نقول إن الصمت عن هذه الانتهاكات لا يختلف كثيراً عن صمت السوريين تجاه حكم البعث خلال أربعة عقود، ويسهم في تكريس واقع لا يمت بالثورة وقيمها بأية صلة.

لقد شكل طول أمد الاستعصاء في سوريا في نشوء قوى باتت مصالحها أهم بالنسبة لها من مصالح الثورة، وأصبح هناك تجار لا يهمهم انتصار الثورة، وإنما مصالحهم الشخصية، وزيادة ثرواتهم، وهو ما يتقاطع مع ما يريده النظام، بل ويثلج صدره، فلا شيء أهم بالنسبة للنظام من تفشي أمراض كهذه في جسد الثورة.

لقد عجزت المعارضة السياسية والعسكرية في توحيد قوى الثورة، كما أدى إحساس بعض الثوار بأنهم هم من ضحوا في المعارك الميدانية إلى بروز نوع من السلطة التي لا تريد أن تشارك إمكاناتها وقرارها مع الآخرين، وهكذا فقد تعددت القرارات، والآراء، والمصالح، وأصبحنا أمام واقع متشعب، ويحتاج إلى من يلملم أطرافه، وإلا فإن حالة الانفلات ستؤدي إلى مزيد من الأوضاع التي لا تنتمي إلى الثورة لكنها محسوبة على الثورة، وتتصرف باسمها.

من الخطير أن تتحول الثورة إلى حالة من الشرعية التي يدعي كل طرف امتلاكها، وحق التصرف بها، فهذا ما أوصلنا وسيوصلنا إلى أن تصبح سوريا "حارة كل من إيدو إلو».

فتوى مفاجئة تترك شكوكاً حول ازدواجية المعايير

الهيئة الشرعية تحرّم دخول الجيش الحر إلى مدينة الرقة

■ الرقة – البديل:

أصدرت الهيئة الشرعية في مدينة الرقة فتوى بتحريم دخول الجيش الحر إلى المدينة في خطوة هي الأولى من نوعها في سوريا منذ اندلاع الثورة.
وجاء في بيان الهيئة التي نشرتها شبكة أخبار الرقّة أنه كثر الكلام حول دخول مدينة الرقة من قبل كتائب الجيش الحر أو غيرهم، وبعد المداولات والحوار بين أعضاء الهيئة الشرعية في مدينة الرقة توصلت الهيئة إلى القول بحرمة دخول مدينة الرقة من قبل كتائب الجيش الحر أو من غيرهم. وبررت قرارها بالاستناد إلى القاعدة الفقهية «الأصل بقاء ما كان على ما كان».
ويعتبر هذه القرار مفاجئاً، خاصة وأن العديد من كتائب محافظة الرقّة تقاتل في مدينة راس العين (سري كانيه) رغم تشابه ظروف المدينتين مع خطورة التنوع القومي والديني في الثانية. وكانت كل الكتائب مجتمعة قد رفضت دعوات أهالي راس العين بعدم دخول المدينة، الأمر الذي أدى إلى تشريد عشرات الآلاف من بينهم آلاف النازحين القادمين من المناطقة الشرقية.
وقالت الهيئة الشرعية، إن الفتوى تأتي أيضاً بسبب الإيذاء الذي ظهر من النظام وأجهزته الأمنية والعسكرية، وسداً للذريعة التي يتذرع بها النظام ليقتل ويهدم ويدمّر، مضيفة أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، والمفسدة هنا متحققة بالدخول على المدينة.
وفي واحدة من التبريرات الغريبة، هو «حماية الثورة من التشويه من خلال إغلاق الباب على الوصوليين والمفسدين»، وهو ما علّق عليه ناشطون أنه لو طبقت نصف مناطق الثورة هذه القواعد لكان النظام يلعب على جثث السوريين المهزومين.
وأضافت الهيئة الشرعية: «إيذاء النظام للشعب في المدينة لم يصل إلى ما وصل إليه في بعض المحافظات، فإذا ما تم دخول الجيش الحر، فإن أذاه سيصبح يقينياً ومدمراً» وأن في دخول الجيش الحر «مزيد من الإيذاء على إخواننا الوافدين» من محافظات أخرى. وأردفت الهيئة في بيانها: «إذا قصفت مدينة الرقة، فأين يتجه الناس شيوخاً ونساءً، أطفالاً ومرضى سواء أكانوا من أهل المدينة أو من الوافدين عليها؟!». واستدركت الهيئة بأن التحريم لا يشمل القيام بعمليات نوعية تستهدف الطغاة المفسدين، سواء من بعض المراكز الأمنية أو المواقع العسكرية بشرط أن تكون المصلحة مغلّبة على المفسدة.
ولم تعلن أي من الكتائب العاملة في الرقة موقفاً من فتوى تحريم دخولها إلى المدينة، إلا أن الهيئة قالت إنها لم تنفرد بالرقة بهذا القول إلا بعد سؤال المختصين العسكريين، والذين رأوا أنه لا مصلحة متحققة من دخول الجيش الحر في الوقت الراهن، من دون ان توضح ما إذا كان المختصون هم من الجيش الحر أم لا. ولم تعلق أي كتيبة في الرقة على الفتوى سواء سلباً أو إيجاباً.
يذكر أن المدفعية تقصف عدة مناطق في الريف من داخل المدينة التي تحولت إلى ثكنة عسكرية وأمنية تنطلق منها التعزيزات والأرتال العسكرية لمهاجمة المناطق الريفية التي حررها الجيش الحر في المحافظة.

إمرأة من مدينة الرقة تحصل على الخبز بعد معاناة طويلة

١٤٠ مليون دولار في الأردن و١٠٠ من رجال الأعمال في مصر

رؤوس الأموال السورية تنزح إلى الدول العربية وتنعش أسواقها

■ لندن- يو بي أي

ذكرت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، أن نزوح رجال الأعمال السوريين قدّم لدول الجوار مصدراً جديداً للاستثمار الأجنبي، بعد أن غادروا بلدهم بسبب الحرب للقيام بأعمال تجارية في هذه الدول.
وقالت الصحيفة، إن الشركات السورية الصغيرة والمتوسطة الحجم بمجالات مثل المنسوجات والمنتجات الغذائية، قُدّرت قيمتها بعدة مليارات من الدولارات قبل بدء الثورة التي اندلعت في آذار٢٠١١.
وأضافت أن رجال الأعمال السوريين نقلوا بهدوء أموالهم للخارج منذ بداية الأزمة في البلاد، وأكد اقتصاديون أن العملية تسارعت مع اجتياح العنف المراكز التجارية في دمشق وحلب بالحرب الأهلية التي أودت بحياة ما لا يقل عن ٦٠ ألف شخص وساهمت بإشاعة جو من عدم الاستقرار في المنطقة.
ونسبت الصحيفة إلى رئيس مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن، عوني الرشود، قوله «إن الكثير من رجال الأعمال السوريين وصلوا في النهاية إلى استنتاج مفاده أن الصراع في بلادهم سيمتد لفترة طويلة، ونحاول تسهيل جميع الأدوات لرجال الأعمال الذين جاؤوا إلى الأردن».
وأشارت إلى أن مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن سجلت وصول أكثر ١٠٠ مليون دينار، أي ما يعادل ١٤٠ مليون دولار، من الاستثمارات السورية خلال الشهرين الأخيرين من العام الماضي، فيما أكد رئيس تحرير نشرة (سيريا ريبورت) الاقتصادية، جهاد يازجي، أن المنطقة برمتها تشهد حركة استثمار سورية».
وقالت فايننشال تايمز إن مصر، التي تعاني من ضائقة مالية، أصبحت في وضع يؤهلها للاستفادة من هجرة رجال الأعمال السوريين، بعد أن كان بعضهم ذهب إلى هناك في تسعينيات القرن الماضي للاستفادة من تكلفتها المعقولة للمعيشة، وانخفاض تكاليف الأيدي العاملة.
وأضافت أن سمير سعيفان، الاقتصادي السوري المقيم في دبي والقريب من المعارضة السورية، قدّر بأن أكثر من ١٠٠ رجل أعمال سوري يعيشون في القاهرة الآن، في حين أعلنت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية الشهر الماضي أنها اقامت وحدة خاصة للتعامل مع رجال الأعمال السوريين تسعى لإقامة منطقة صناعية سورية.
واشارت الصحيفة إلى أن وكلاء العقارات في دبي أكدوا بأن رجال أعمال سوريين اشتروا عقارات كثيرة بقصد الاستثمار بعد تعافيها من الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ التي أدت إلى انهيار اسعار العقارات بنسبة ٦٠٪.

بيانات منددة تسعى لإجهاض بوادر «القمع الثاني»

كتائب مقاتلة تؤذي «عيون الثورة» بضغوط مُهينة ضد الإعلاميين

■ الرقة – البديل:

أثارت الاعتقالات التي طالت ناشطين إعلاميين على يد كتائب مقاتلة وهيئات شرعية في مدينة حلب الأسبوع الماضي جدلاً واسعاً يؤشر إلى العلاقة غير السوية التي تربط الإعلاميين على خطوط الجبهة بالكتائب المقاتلة في الجيش الحر، والتي بدأ بعضها بممارسة القمع الثاني على الإعلام بعد ما عاناه ويعانيه إعلاميون الثورة من قمع النظام.

وكان آخر الحوادث في فصول المضايقات التي يواجهها الإعلاميون هو قيام عناصر لواء أحرار سوريا بقيادة أحمد عفش في حلب باقتحام مركز حلب الإعلامي، واعتقال عدداً من نشطاء المركز، وشبكة حلب نيوز. وجاءت المداهمة على خلفية نشر المركز لخبر أفاد بمقتل شخص برصاصة من مقاتل في لواء أحرار سوريا، وذلك لأنه شتم الجيش الحر بسبب قذيفة هاون سقطت على الحي، أدت إلى استشهاد عدد من أفراد عائلة هذا الشخص. وقال أحد عناصر الدَّهم أثناء العملية بالحرف الواحد: "بدي قص أصابعو يللي نشر هالخبر". وذكرت صفحة الثورة السورية ضد بشار الأسد بأن المعتقلين من الإعلاميين يقبعون في سجن تابع لأحمد عفش، ووردت أنباء عن تعرضهم للتعذيب. وقالت الصفحة في بيان إن ثورتنا العظيمة لم تقم من أجل استبدال تشبيح بتشبيح، ولم تقم لاستئصال بعث وزراعة آخر، ولا يمنعنا نضالنا لإسقاط نظام البعث من الحديث عن أي مجموعة ترتكب أي انتهاك، وتحاول الإساءة إلى صورة الثورة والأحرار الذين قاموا بها، وضحّوا بأغلى ما يملكون في سبيل بناء سوريا جديدة، لا مكان فيها للظلم والجريمة.

بدوره، وقّع نحو ٥٠ رابطة وصفحة وهيئة إعلامية

على بيان نددوا فيه بالاعتقالات التي تطال الإعلاميين، مؤكدين أن المستهدف هو عين الحقيقة، المستهدف هو سلطة الإعلام التي يجب ألا تعلوها سلطة، وأن تكون عيناً على كل مكونات المجتمع.

كما أصدرت رابطة الصحفيين السوريين بياناً أكدت فيه أنها تذكّر الجميع بما فيها لواء (أحرار سوريا) وكل الفصائل الأخرى، إن أول من بادر للوقوف بجانب الجيش الحر ونقل معاركه وإنجازاته للعالم الخارجي، كانت عدسات هؤلاء الناشطين الإعلاميين المجهولين الذين يعملون ليل نهار من أجل إبراز الحقيقة، والكثير منا يعلم أنه لولا جهود هؤلاء لما استطاعت الثورة الاستمرار وكسب التأييد العالمي.

وكانت الهيئة الشرعية في حي بستان القصر اعتقلت الناشط أبو مريم على خلفية اتهامه بإهانة راية الخلافة الإسلامية، وقامت بجلده بعد جلسة تحقيق شكلية. والهيئة الشرعية بحسب تقرير لصفحة أحفاد الكواكبي هي هيئة قضائيّة مشكّلة على أساس تفاهم بين أربع قوى هي : جبهة النصرة، ولواء التوحيد، وحركة الفجر الإسلامية، وكتائب أحرار الشام . حيث كان لكلّ جهة من هذه الجهات محكمته الشرعيّة الخاصّة به، إلى أن اتّفقوا منذ فترة على دمجها جميعاً في «الهيئة الشرعيّة» والتي تمتلك قوّتها التنفيذيّة من خلال هذه الألوية والكتائب، ولا تخضع لأي مرجعية مدنية في المناطق التي تنشط فيها.

النظام يفتح جبهة مفاجئة ضد الكورد في حلب

■ حلب – البديل:

اندلعت اشتباكات عنيفة وعلى نحو مفاجئ الأسبوع الماضي بين قوات الحماية الكردية والحرس الجمهوري في حي الأشرفية بحلب، مما أسفر عن سقوط نحو ٦٠ شخصاً من الطرفين وجرح العشرات.

وفاجأت هذه الاشتباكات المراقبين بسبب التوتر الذي كان يسود العلاقة بين الجيش الحر والمسلحين الكورد في معظم مناطق الاحتكاك بين الطرفين، إلا أن الآية انقلبت في الأشرفية حيث يقاتل الجيش الحر إلى جانب المسلحين الكورد ضد قوات النظام التي اقتحمت الحي.

وقال ناشط حقوقي في حلب لـ«البديل» إن هذه الانقلاب الدراماتيكي في العلاقات حدث بعد رفض قوات الحماية الكردية التي تعرف اختصاراً بـ«YPG» طلب النظام بفتح جبهة ضد الجيش الحر الذي يتمركز في حي بني زيد المجاور للأشرفية، مقابل امتناع النظام عن اقتحام المنطقة التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي الذي ينتمي معظم المقاتلين الكورد إلى قاعدته التنظيمية. وأضاف الناشط أن الجانب الكردي رفض خوض حرب بالوكالة عن النظام، مما أدى إلى إقدام قوات الحرس الجمهوري باقتحام حي الأشرفية وإهانة راية الفصيل الكردي المسلح، الأمر الذي فجر اشتباكات دامية مستمرة.

وتشير المعلومات التي حصلت عليها "البديل" إلى أن الأمر لا يقتصر فقط على رفض الجانب الكردي فتح جبهة ضد كتائب الجيش الحر في حي بني زيد، بل يمتد أيضاً إلى غضب النظام من توقف الاشتباكات في مدينة راس العين (سري كانيه) بين مسلحين أكراد وكتائب إسلامية تسعى لفرض سيطرتها على المدينة ذات التنوع القومي والديني المعقّد. وبحسب المعطيات التي سربها ناشطون في راس العين، فإن قوات النظام ستفتح جبهة حرب جديدة ضد الفصيل الكردي المسلح في حال وقّع على الهدنة مع الكتائب المسلحة في المدينة.

دير الزور: سرقة أكبر محلجة قطن في الشرق الأوسط.. والخسائر ١٦ مليار ليرة

■ الميادين – البديل:

تعرض أكبر محلجة للقطن في سوريا إلى عملية سرقة منظمة من لصوص سيطروا عليها، وبدؤوا بالتحضير لبيع آلاتها في تركيا. وقالت شبكة أخبار الميادين في خبر نشرته على صفحتها، إن معلومات وردت إليهم بوقوع المحلج الجديد بمحافظة دير الزور، والواقع على طريق الحسكة والذي يبعد ١٠ كم عن مدينة دير الزور، تحت أيدي اللصوص الآن، حيث قاموا ومنذ عدة أيام بطرد العاملين فيه بقوة السلاح، وبدؤوا بسرقة المعمل (تفكيكه ونقله لبيع القطع في تركيا) بالإضافة إلى سرقة القطن الموجود فيه.

وأضافت الشبكة التي تغطي أخبار المنطقة الشرقية إن هذه المحلجة هي الأكبر من نوعها في الشرق الأوسط، وقد تم بناؤها بكلفة ٦ مليارات ليرة سورية من أموال الشعب، فهي ملكنا نحن الشعب وليست ملكاً لبشار الأسد أو زبانيته، وهي الذريعة التي يتخذها بعض اللصوص الذين يقومون بسرقة المعمل. وأشارت إلى أن الأرقام تشير بوجود أطنان من القطن المحلوج الجاهز للتصدير بقيمة ١١ مليار ليرة سورية، وأن هؤلاء اللصوص يقومون بنقله إلى تركيا أيضاً وبيعه بأسعار زهيدة جداً.

ودعت الشبكة «أبطال الجيش الحر أولاً، وكل مواطن حر شريف، التدخل لحماية هذا المحلج الذي هو ملك للشعب من هؤلاء اللصوص». وتكون بذلك مجموع الخسائر ١٦ مليار ليرة في حال تم نقل المعدات والبضائع إلى تركيا التي أصبحت الوجهة الرئيسية لكافة أنواع المسروقات، من الآثار وحتى المواد الغذائية.

بين رائحة الحرية وجبهات المعارك

عنـــدان... مـــهـــد الـــثـــورة الحـــلبية

البديل – محمد إقبال بلو

تقع مدينة عندان في ريف حلب الشمالي على بعد حوالي ١٢ كم عن مدينة حلب ، يقال عنها إنها مهد الثورة الحلبية لدورها الكبير والفاعل في الحراك الثوري في محافظة حلب منذ بداية الثورة السورية ، بعد أحداث درعا وما حدث من جرائم بدأ المواطن العنداني يخطط لشيء، حركة غريبة ونشاط مختلف عن السابق ،الشباب يلتقون ويفكرون ويخططون ، يشمون رائحة الحرية القادمة ويشتاقونها ، بعضهم يتحدث سراً والبعض الآخر علانية ، بعضهم يلمح وبعضهم يصرح، الكل يغلي من الداخل، ولا بد من القيام بشيء نصرة لدرعا مهد الثورة السورية.

بعد حالة من الغليان استمرت شهراً بدأت نشاطات خجولة وتلميحات تظهر في الشارع العنداني ، حيث بدأ بعض الشباب بتأسيس تنسيقية شباب عندان الأحرار التي كانت صفحة التواصل الأولى في المنطقة للتنسيق من اجل البدء بالحراك الثوري، وفي تلك الأيام، وتحديداً بتاريخ ٢١ – نيسان ٢٠١١ بدأ اول نشاط ثقافي يخص الثورة ، كانت أمسية شعرية ألقيت فيها قصائد تحرض على الثورة ضد النظام، وأثناء كل هذه الاحداث نضج الشارع العنداني وقرر التظاهر ضد النظام، حيث كانت عندان سباقة ضمن محافظة حلب وريفها إلى التظاهر على الرغم من وجود مفرزة للأمن العسكري فيها. ومنذ أول مظاهرة حاول عناصر المفرزة تلك قمع المتظاهرين، وكانت النتيجة تحطيم بعض سياراتهم وانصرافهم، ومن ثم استكمال المظاهرة . تكررت المظاهرات بشكل أسبوعي كل جمعة، حتى قررت قوات النظام إرسال كتيبة حفظ النظام الموجودة في المدينة إلى عندان لقمع المتظاهرين، وحدث اشتباك ليلي كبير انتهى بانتصار شباب عندان، وطرد عناصر النظام من دون سقوط أي قتلى من الطرفين ، وبدأت الاعتقالات.

اعتقل الكثير من الناشطين من عندان، بل واعتقل ممن ليس لهم أية علاقة بالحراك الثوري مطلقاً كتصرف انتقامي من فرع المخابرات الجوية . وفي منتصف الشهر السابع وخلال إحدى المظاهرات أرسلت قوات مسلحة برشاشات ثقيلة إلى عندان، حيث استشهد أول شابين في حلب، هما خالد عبد الغفور، ومحمد هشوم، واشتعلت الثورة على أشدها ، ومنذ ذلك الوقت بدأت حماية المظاهرات بالسلاح ، ومن ثم تمّ تحرير مقر مفرزة الأمن العسكري، وتم السماح لهم بالخروج الآمن مقابل الاستيلاء على سلاحهم، حيث كانت طلقة الكلاشنكوف نادرة الوجود آنذاك .

تم تحرير عندان ونصب الحواجز من قبل ثوارها حول المدينة، ومُنعت قوات النظام من دخول المدينة التي تعد أولى المدن المحررة في حلب ، وبدأ النظام يطلق التهديد والوعيد، وبدأ شبيحته في حلب يتوعدون بتدمير عندان، وفي الشهر الرابع من عام ٢٠١٢ تم اقتحام مدينة عندان بقوة كبيرة، وإحراق أكثر من ٢٠٠ منزل من منازل الناشطين فيها، وقتل العديد من شبابها، ومن ثم الانسحاب في اليوم التالي.

بعد ذلك بدأت تظهر التشكيلات المقاتلة المنظمة، وتم وضع حاجز ضخم جداً عند مفرق مدينة عندان ، لم يكن مجرد حاجز عادي، وإنما ثكنة عسكرية كبيرة وضعها النظام في هذه المنطقة لأهميتها الاستراتيجية ، وفي الشهر السادس حاولت قوات النظام وميليشياته اقتحام المدينة مرة أخرى برتل عسكري يزيد عن ٢٠٠ آلية عسكرية، منها الرشاشات الثقيلة التي تحملها سيارات الدفع الرباعي، ومنها المصفحات والدبابات ، حدثت معارك عنيفة جداً انتهت بطرد الجيش الأسدي بعد أن تكبد الكثير من الخسائر، وسقط المئات من جنوده، وهنا بدأ الثوار يخططون لتحرير حاجز عندان الكبير، وتم ذلك بعد حصار طويل تبعه اقتحام ومعركة عنيفة جداً تم خلالها تحرير الحاجز، وأسر وقتل كل من فيه، وتدمير معظم الآليات الموجودة ، وقد غنم الثوار في تلك المعركة العديد من الدبابات والمصفحات والرشاشات الثقيلة التي كانت نواة لتشكيل لواء شهداء عندان الذي تحول بعد أن انضمت إليه كتائب من مناطق اخرى إلى لواء أحرار سورية .

سيطر الثوار على الطريق الرئيسي الذي يربط حلب مع الحدود التركية، وقاوموا الأرتال التي حاولت الوصول إلى منطقة اعزاز على الحدود التركية، ولم يستطع أي رتل عسكري أن يتجاوز عندان، وفي النهاية وصلت التعزيزات إلى الحدود من طرق أخرى كطريق المسلمية.

فكر الثوار للمرة الأولى أن أسلوب الدفاع لم يعد مجدياً، وأنهم يجب أن يهاجموا النظام في المدينة ، عليهم التقدم وليس الانتظار، وبالفعل أول عملية عسكرية جرت أحداثها في حلب كانت عملية السكري، تلك المنطقة المليئة بالشبيحة الذين قمعوا المتظاهرين بأبشع الأساليب الوحشية واللاإنسانية، وكانت نتيجتها قتل أكثر من أربعين شبيحاً، واستشهاد بعض الثوار من عندان.

بدأ التنظيم الحقيقي للجيش الحر، وبدأت تظهر الألوية المقاتلة كلواء أحرار سورية ولواء التوحيد ولواء حلب الشهباء وكتائب أبو عمارة، وفي كل التشكيلات تلك تجد عدداً كبيراً من شباب عندان الذين وجدوا أن الانضمام إلى الثوار في كافة المناطق واجب عليهم لما لهم من الخبرة القتالية، والتي سبقوا بها باقي المناطق.

لقد ساهم ثوار عندان بالحراك الثوري في مدينة حلب، فأول المظاهرات داخل المدينة قام بها ونظمها شباب عندان بالتعاون مع بعض الأحرار من مدينة حلب، وخاصة الشباب المثقف وطلاب الجامعات، واحتضنت عندان الكثير من عناصر الجيش المنشقين عن النظام، كما احتضنت إعلاميي جامعة حلب، وأفراد كتائب أبي عمارة عندما كانوا في طور التشكل.

ومع البراعة في الجانب العسكري كانت تسير خطى حثيثة لأجل الحياة المدنية، وترتيبها داخل عندان وخارجها، فترى اليوم أن مدارس عندان مفتوحة تحت القصف، كما تم افتتاح المستوصف، وتشكيل فريق من الأهالي من أجل الدفاع المدني.

واشنطن وضرورة إزالة القيود القانونية التي تمنع دعم "المجلس الأعلى"

ثلاثي عسكري إسلامي يتقدّم في سوريا على حساب تراجع الجيش الحر

■ أندرو جيه. تابلر، جيفري وايت، و هارون ي. زيلين

في الحادي عشر من كانون الثاني، نجحت مجموعة من المقاتلين الإسلاميين والجهاديين في اقتحام قاعدة تفتناز الجوية في في ريف إدلب، والسيطرة عليها، في إشارة جديدة إلى تسارع وتيرة سقوط نظام الأسد. وفيما تمثل هذه أخباراً سارة لتحقيق هدف واشنطن الذي سعت إليه منذ ١٧ شهرا لإجبار بشار الأسد على "التنحي"، فإن سيطرة مجموعات مناهضة لمصالح الولايات المتحدة على القاعدة الجوية ومخزونها من الأسلحة تأتي على حساب جبهة المعارضة الرئيسية الممثلة في "المجلس العسكري الأعلى"، وهو الذراع العسكري لـ "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" الذي تدعمه الولايات المتحدة. تمثل تفتناز نجاحا هاما للمعارضة، وهزيمة واضحة للنظام. وقد حقق النصر بعض المكاسب المباشرة الهامة للثوار من بينها، تدمير أو الاستيلاء على ما بين ١٥ إلى ٢٠ طائرة مروحية تابعة للنظام داخل المطار. وكان معظم تلك المروحيات من طراز Mi-١٧/٨، حيث أن بعضها مجهزاً بمنصات للصواريخ للقيام بدورٍ هجومي. وتمثل تلك الطائرات ٢٠ في المئة تقريبا من المخزون الحربي الفعلي الذي كان يملكه النظام قبل الحرب، من نوع المروحيات التي يعتمد عليها بشكل كبير.

شاركت ثلاثة فصائل ثورية في تلك المعركة وهي: "جبهة النُصرة" و"الجبهة الإسلامية السورية" و"جبهة تحرير سوريا الإسلامية". وجميع هذه الفصائل الثلاثة هي من خارج بنية "المجلس العسكري الأعلى"، وهو تجمع لقادة من المجالس العسكرية في المحافظات وقادة الكتائب والألوية تَشكل في كانون الأول الماضي. والغرض الرئيسي من إقامة هذا المجلس هو توحيد فصائل الجيش السوري الحر، وتشكيل قيادة وسيطرة موحدة فضلاً عن توجيه دعم من قبل "الائتلاف الوطني" إلى الوحدات المسلحة، مع الحفاظ على بقاء الأسلحة بعيداً عن أيدي المتطرفين.

إن "جبهة النُصرة" هي فصيل مستقل لا ينتمي إلى الجيش الحر، كما أنها مجموعة جهادية عالمية تتبنى الرؤية الكونية لـ تنظيم «القاعدة». ووفقاً لإعلان كانون الأول الماضي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية الذي يصنف الجبهة كمنظمة إرهابية، كانت "جبهة النُصرة" قد نشأت كذراع لـ تنظيم «القاعدة في العراق» منذ عام مضى. وقد حظيت بأهمية بالغة على مدار الأشهر القليلة الماضية لكونها أحد أفضل القوات القتالية في البلاد بتنفيذها لأكثر من ٦٠٠ هجوم. وعلى الرغم من قدرة "جبهة النُصرة" على الهجوم في معظم أنحاء سوريا إلا أن معظم عملياتها كانت في حلب وإدلب، وإلى حد أقل في دمشق ودير الزور. أما هدف المجموعة النهائي فهو إنشاء دولة إسلامية في بلاد المشرق بأكملها كنقطة بداية لإعادة تأسيس الخلافة.

و"الجبهة الإسلامية السورية" هي تكتل يتكون من ١١ "كتيبة" من خارج الجيش الحر. إلا أن هذه «الجبهة» التي تشكلت في كانون الأول الماضي تفتقد إلى تماسك البنية الذي تتصف به "جبهة النُصرة". ويمكن بصورة أفضل وصف "الجبهة الإسلامية السورية" أيديولوجياً على أنها مجموعة من الجهاديين المتمركزين محلياً الذين ليست لهم أية صلة معروفة بـ تنظيم «القاعدة». وقد شاركت ثلاث كتائب في معركة تفتناز وهي: "كتائب أحرار الشام" (الوحدة الرائدة في "الجبهة الإسلامية السورية")، و "جماعة الطليعة الإسلامية"، و "حركة الفجر الإسلامية". وتهدف "الجبهة الإسلامية السورية"، شأنها في ذلك شأن "جبهة النُصرة"، إلى تأسيس دولة إسلامية تقوم على الفهم السلفي للدين، ولكن داخل سوريا فقط. ويشير مقطع الفيديو الذي يُعلن

"جبهة النُصرة" هي فصيل مستقل لا ينتمي إلى الجيش الحر كما أنها مجموعة جهادية عالمية تتبنى الرؤية الكونية لـ تنظيم «القاعدة»

عن تأسيس الجماعة إلى أن تمويلها يأتي من "منظمة قطر الخيرية"، و"هيئة الإغاثة والمساعدات الإنسانية التركية"، التي تدعم الجماعات التي صنفتها الولايات المتحدة كمنظمات إرهابية مثل «حماس».

أما "جبهة التحرير" (جبهة تحرير سوريا الإسلامية) فهي مجموعة أخرى من بعض ما يُسمى بالكتائب خارج الجيش الحر، والتي تأسست في أيلول الماضي. وكانت كتيبة "لواء داوود"، أحد ثماني كتائب ضمن "صقور الشام" -- الذي هو لواء رائد في "الجبهة" -- أصغر فصيل مشارك في عملية تفتناز. وحيث أن "جبهة التحرير" مشابهة أيديولوجياً في تطلعها لـ "الجبهة الإسلامية السورية"، فهي تأمل بإقامة دولة إسلامية في سوريا، ويتكون أعضاؤها من خليط من الإسلاميين على شاكلة «الإخوان المسلمين» والسلفيين، الذين هم أقل تطرفاً من نظرائهم في "الجبهة الإسلامية السورية" و"جبهة النُصرة". ويُعتقد أن "جبهة التحرير" تتلقى تمويلها من جماعة «الإخوان المسلمين» السورية، بالإضافة إلى متبرعين أثرياء من الخليج.

لكن، من جهة أخرى فإنه لا ينبغي إعطاء أي نجاح أو فشل أثناء الحروب أهمية زائدة عن الحد، وخاصة فور وقوعه. وعلاوة على ذلك، لا تشير المكاسب المحققة في أحد أجزاء سوريا بالضرورة إلى تطور الأمور في مناطق أخرى في هذا الصراع المعقد والمتشعب. إلا أن السيطرة على تفتناز هي إشارة أخرى جديدة إلى فقدان النظام السيطرة في معظم أنحاء البلاد.

وفي الوقت ذاته يبدو أن انتصارات جماعات الإسلاميين والجهاديين تأتي على حساب جماعات المعارضة المسلحة الوطنية الرئيسية الممثلة في "المجلس العسكري الأعلى"، وهو الائتلاف الذي يوجد لواشنطن اتصال دائم معه على الرغم من وقفها للدعم المباشر له. فالإسلاميون الآن محنكون عسكرياً، كما أنهم أفضل من حيث التسليح، فضلاً عن تلقيهم الدعم من السوريين أنفسهم الذين يقاتلون النظام في الوقت الذي يعانون فيه من أقسى شتاء مرّ على البلاد منذ ٢٠ عاماً.

ولإضعاف تأثير تلك المكاسب التي يجنيها الإسلاميون بالإضافة إلى التأثير بشكل أفضل على المستقبل السياسي والعسكري لسوريا ما بعد الأسد، على واشنطن أن تحث حلفاءها على تسليح وحدات "المجلس العسكري الأعلى" لتعزيز قدراتهم العسكرية. كما عليها أيضاً توفير المعلومات الاستخباراتية الحيوية والدعم اللوجستي لمساعدة قوات "المجلس العسكري الأعلى" على الإطاحة بالنظام بشكل أسرع، وتأسيس مناطق يمكن فيها لأعضاء "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" المدنيين العمل مع المجالس المحلية والثورية لتوفير المساعدات الإنسانية الحيوية والحوكمة المحلية. وأخيراً، على واشنطن التخلص من القيود القانونية والبيروقراطية التي تعطل عملية تقديم المساعدات الأمريكية خارج نطاق القنوات الرسمية، حيث إن معظم الدعم يتم توزيعه حالياً من خلال "منظمة الهلال الاحمر العربي السوري" الواقعة تحت سيطرة النظام والذي يوجه إلى المناطق التي تقع تحت سيطرة النظام أيضاً.

السياسة السورية بين التدمير الذاتي والحاجة إلى توافقات وطنية جامعة

حسام ميرو

غياب السياسة عن الطاولة ليس أمراً جيداً بالنسبة لمستقبل سوريا، وكل المزاودين، وكل بحسب نواياه ومصالحه، ينطلق من موقف يعتبره مبدئياً، وهو أنه لا تفاوض أو حوار سياسي أو مبادرات لأنها ستكون على حساب دماء السوريين، وهذا الموقف الذي يبدو أخلاقياً في ظاهره إلا أنه ينطوي على مغالطة جوهرية، وهي أن التفاوض أو السياسة ليست نقيضاً للثورة.

المغالطة الجوهرية الأخرى تقوم على أن الممارسة السياسية تنهض على معادلة صفرية، حيث يمكن تدمير كل شيء، وفي نهاية المطاف لا يبقى حتى ما نتحدث عنه، أي الموضوع قيد الخلاف/ الصراع، وهنا الموضوع هو سوريا، حيث يمكن في ظل انعدام السياسة في لحظات الاستعصاء أن تدوم الأحوال من دون حسم لمصلحة أي طرف، ويؤدي ذلك كله إلى نوع من التذري، وتفتت العمود الفقري، والتدمير الذاتي، وتصبح لملمة الواقع أمراً يشبه المستحيل.

ثمة نوع من الفصام في سوريا، وهو فصام تتماهى فيه الأيديولوجيا والرغبة مع السياسة، حيث تصبح المقولة الأيديولوجية أعلى من السياسة، وتتراجع السياسة إلى الدرك السفلي، حيث تصبح كما هو حال الوضع السوري، ممارسة إعلامية بين تصريحات وتصريحات مضادة، وهنا لا نتحدث فقط عن تصريحات النظام والمعارضة فقط، وإنما عن تصريحات داخل المعارضة نفسها، وهو ما أصبح القاعدة في الممارسة «السياسية».

قادة الكتائب والقوى المقاتلة في صفوف الجيش الحر وغيرها من الجبهات بعيدون اليوم كل البعد عن السياسة، وأصبح لهم منطقهم الخاص، وهو واقع موضوعي حدث بفعل تطورات الواقع نفسه، حيث قفز العسكري عن السياسي، وبات السياسي مجرد ناطق إعلامي، وليس قائداً أو زعيماً وطنياً، أو صاحب رؤية.

السياسيون السوريون انغمس كثير منهم في أعمال لا تمت إلى السياسة بصلة، وذلك بحكم عدم التفكير في بناء مؤسسة وطنية للثورة، مؤسسة يكون لها هياكلها، وقد كانت هناك محاولات عدة بهذا الصدد، لكنها باءت إلى فشل ذريع، حيث أصبح التنافس على الزعامة يفوق الموقف الوطني، وأصبح الصراخ السياسي يتفوق على لغة الحوار بين المعارضين أنفسهم، وبات الشارع ملكاً لفلان أو فلانة ممن يدعون تمثيل الشارع بتفويض كاذب.

لا يُحسد المراقبون الذين تابعوا دهاليز وكواليس الممارسة السياسية السورية خلال العامين الماضيين، فقد رأوا ما يشيب له شعر الرأس من ممارسات المعارضين، خاصة في المؤتمرات التي تسمى مؤتمرات توحيد، حيث يغني كل على ليلاه، وتضيع اللغة، وتصبح المصالح الضيقة هي سقف الممارسة.

لكن، هل يمكن قبول دوام الحال على ما هو عليه؟ وهل بات من الممكن الحديث عن هوية وطنية جامعة من دون ممارسة سياسية تؤسس لشرعية وطنية لكل السوريين؟.

هل من الممكن الحديث عن هوية وطنية جامعة من دون ممارسة سياسية تؤسس لشرعية وطنية لكل السوريين؟.

علينا أن نعترف أولاً أن لا مخارج حقيقية لحالة الاستعصاء من دون السياسة، وهنا نتحدث عن السياسة بوصفها فعلاً يتجاوز منطق الأنا إلى النحن، ويتجاوز منطق الرغبة إلى منطق الحسابات، ويتجاوز الأفكار العقائدية إلى الرؤية الجامعة، ويضع سوريا فوق أي اعتبار آخر.

ليس الحديث عن الرؤية الجامعة بالضرورة إقصاءً للأنا، أو لفكرة عقائدية ما، أو لأيديولوجيا معينة، وإنما هو حديث عن أولويات يفرضها منطق التاريخ، وتفرضها احتياجات واقعية، ومعايير بناء الهوية، خاصة أننا في مرحلة تستوجب إعادة النظر في المفاهيم.

من غير الممكن تحويل الثورة إلى فرض رؤية عقائدية ما في ظل ثورة خرجت ضد الأحادية، والاستبداد في فرض الأحادية، ومن غير الممكن إعادة رسم المصالح وإدارتها من منطق النفوذ في ظل ثورة خرجت ضد استئثار الثروة، وتقاسم النفوذ واحتكاره، ومن غير الممكن ادعاء الشرعية وإنكارها على الآخرين في ظل ثورة خرجت ضد منطق احتكار الشرعية، ومن غير الممكن أن نبقى أسرى مصطلحات أفادنا الواقع بأنها لا تعمل لمصلحة الثورة، وإنما عملت وتعمل ضدها.

لقد بات ملحاً اليوم الاحتكام إلى توافقات وطنية عليا بين المعارضة السياسية، فقد أثبتت كل المواثيق التي كتبت سابقاً هشاشتها لأنها لم تنبع من حوار حقيقي يعطي نقاط الخلاف حقها من التداول، ولم تمنع الأشكال الموحدة لبعض الفصائل السياسية أن يتصرف كل فصيل من منطق خاص بعيداً عن الرؤية التي توحد فيها مع الآخرين، وهو ما يؤكد أن المظلات السابقة أدت أدواراً

أعلى النظام خلال حكمه من شأن شخصيات ضحلة في مفاصل السلطة والدولة وقام بتغييب الكفاءات الوطنية

وظيفية آنية لم ترتقِ إلى مستوى قيادة الأحداث، أو رسم سيناريوهات تطور الوضع السوري، وبناء استراتيجيات وآليات لمواجهة التحديات.

هل فاتت الفرصة؟ أم أن اصطدام المعارضة بواقع هشاشتها سيدفعها للتفكير بشكل مختلف؟ بالطبع لا يمكن الإجابة بالإيجاب أو النفي، فما زالت الظواهر التي سادت خلال العامين الماضيين قائمة، بل وربما زادت حدتها في بعض المفاصل، لكن السؤال المؤلم الذي يطرح نفسه اليوم على السوريين: ماذا سيحدث فيما لو استمرت الأوضاع على ما هي عليه؟ خاصة أن السياسة أصبحت في الكثير من الأحيان مهنة لا مهنة لهم.

لقد أعلى النظام خلال حكمه من شأن شخصيات ضحلة في مفاصل السلطة والدولة، وقام بتغييب الكفاءات الوطنية، وعمم ظاهرة الولاءات، وحكم من خلال وضع يده على الشرعية، ولقد انتقلت هذه الظواهر نفسها إلى جسد المعارضة السياسية، وهو أمر طبيعي تاريخياً، لكن استمراره يعني إعادة دورة التاريخ على شكل كوميديا «مهزلة»، لذا فإنه من الملح والعاجل أن تبنى مظلة واسعة للحوار الوطني، مظلة تجمع السوريين على قاعدة توافقات وطنية جامعة، وتسهم في مأسسة العمل السياسي، وإعادة وضع السياسة على الطاولة من جديد.

الحـزب الـثـالـث: الحـزب الـذي يشـبـه سـوريـة

حـــازم نـــهـــار

في سورية لا يوجد حياة سياسية، لا قبل الثورة ولا بعدها، وتلك هي المصيبة الكبرى. ويخطئ من يعتقد أن «السياسة» ترف أو لا قيمة لها مع استمرار العنف والدم والرصاص. فما نعيشه من مهازل سياسية اليوم إنما يحدث بسبب غياب وتغييب السياسة في المآل، فأول الحياة سياسة، وآخر الحياة سياسة، والعنوان الرئيس للسياسة هو الأحزاب.

لم يسمح النظام للثورة بالتعبير عن نفسها سياسياً، ولا سمح للسوريين عموماً بعد الثورة بالتقاط أنفاسهم كي يعبّروا عن أنفسهم سياسياً. وهذا صحيح حتى بالنسبة للموالين له، والذين اختزلوا حياتهم واختزلهم النظام إلى مجرد كائنات تردّد بضع كلمات لا تغني ولا تسمن، وتدخل في إطار الصراخ أو التضليل أو الدفاع أو الخوف أو المصالح الشخصية غير الشرعية، لا في إطار السياسة.

ومن خلال ممارسة العنف الأقصى، والقتل والتدمير، جعل النظام الثورة بلا رداء سياسي، سوى كلمات عامة، لكنها حقيقية وشرعية، حول الحرية والكرامة. وأن يمكن للثورة، خاصة خلال شهورها الستة الأولى، أن تكون فرصة لبناء هوية وطنية سورية حقيقية، وحركة سياسية جديدة، جنباً إلى جنب مع زرع البذور لمؤسسات مجتمع مدني، أو لإحياء أخرى موجودة، لكنها مصابة بكل أمراض الاستبداد، وتحولت خلال نصف قرن إلى مؤسسات للتطبيل والتزمير وحسب.

من جهتها، لم تقصّر المعارضة التقليدية، لا داخل البلد ولا خارجه، في إضافة المزيد من العقبات التي منعت التطور السياسي للمجتمع خلال الثورة، بل إنها نقلت أمراضها إليها، وهي بنفسها مارست السياسة، ولا تزال، ضجيجاً وصراخاً وعويلاً، وفي بعض الأحيان مزاودة وتسكعاً وتسولاً.

في الحقيقة، لا يوجد في سورية اليوم أحزاب سياسية حقيقية، باستثناء حزبين تاريخيين، هما البعث والإخوان المسلمين، فقد تهشمت الأحزاب التاريخية الأخرى،كالشيوعي والناصري وغيرها، بفعل الاستبداد من جهة، وأمراضها الذاتية من جهة أخرى. قبل الثورة، كانت هناك أحزاب معارضة صغيرة، مارست عملها على مدار ربع قرن على الأقل في الغرف المغلقة، وهي في معظمها أحزاب أيديولوجية متكلسة، وتضم بعض المناضلين، لكنها تفتقر إلى السياسيين، ولا يزيد عدد الأعضاء في أي حزب معارض عن مائة عضو بحكم تهشيم النظام لها، والحزب المعارض الوحيد الذي يمتلك أعضاء يشكلون قوام حزب قد تهشم مع الثورة إلى مجموعات صغيرة، ربما لأن النقاط السياسية التي كانت تجمع أعضاءه فقيرة ومحدودة.

أما الأحزاب الكردية التقليدية، فهي أحزاب لا نكاد نعرف رأسها من قدميها، فمعظمها كان أحزاباً كردية قومية وحسب، تلف وتدور حول قضية واحدة ومحددة، ولا يبدو أنها اندمجت للآن في الحركة السياسية، ولا تزال تغيب عنها الصفة السورية مقارنة بكرديّتها الحاضرة بقوة.

أما أحزاب ما يسمى «الجبهة الوطنية التقدمية»، فكانت ولا تزال أحزاباً ملحقة بحزب البعث، لا تهش ولا تنش، وليست أكثر من واجهة كاريكاتورية لتعددية سياسية مثيرة للسخرية والرثاء في آن معاً، وتكاد تصبح أحزاباً عائلية بحكم اقتصارها على عدد محدود من الأقارب الحريصين جداً على المكاسب والامتيازات.

بعد الثورة، تشكلت أحزاب جديدة داخل سورية استناداً لقانون الأحزاب، وهي أحزاب صغيرة مؤقتة، بعضها كان بتحريض من النظام ذاته للإيحاء بإحداث إصلاحات سياسية، وهذه الأحزاب ستتفكك عاجلاً أم آجلاً، ولا قيمة لها.

أما الأحزاب المعارضة الجديدة التي تشكلت بعد الثورة، فهي في معظمها «فقاعات» ليس أكثر. إنها كالورود التي تتفتح صباحاً وتموت مساء، إذ سرعان ما تتشكل وسرعان ما تتفكك، وهذا طبيعي لأن الأحزاب المتشكلة ليست ذات معنى، ولا الانشقاقات عنها ذات مغزى، وكلها إلى زوال.

لم يكن للقضية الفكرية أو الرؤية السياسية أي وزن أو دور في تشكيل هذه الأحزاب الجديدة، ولذلك كانت هذه الأحزاب فقيرة ولا تحتوي على مقومات الحزب السياسي. إذ يتداعى إلى تشكيلها عددٌ من الأفراد، ربما بسبب خلافات شخصية مع آخرين أو كمحاولة للقول بأنهم موجودون على الساحة، ويتم التشكيل

لا يوجد في سورية اليوم أحزاب سياسية حقيقية باستثناء حزبين تاريخيين هما البعث والإخوان المسلمين

استناداً لورقة بسيطة تتمحور حول ثلاث نقاط لا غير، وهي: «الإشادة بالثورة» و«إسقاط النظام» و«بناء الدولة المدنية الديمقراطية»، وكأن الاتفاق على هذه النقاط كاف لتشكيل حزب أو تيار سياسي. ويهتم الأعضاء المُشكلون للحزب الجديد بالمؤتمر الصحفي المرافق للإعلان وبتوزيع المناصب، وينسون البحث بشأن الأرضية الفكرية للحزب والرؤية السياسية والبرنامج السياسي والنظام الداخلي واستراتيجيات وخطط العمل. ولا يفوتهم كثرة الادعاءات حول عدد المنضوين في الحزب، وعن صلة الحزب بالداخل والنشطاء، وكل فترة يذكرنا الحزب الجديد بوجوده من خلال إصدار بيان ما.

تشكلت العديد من الأحزاب والتيارات والمجموعات السياسية بهذه الطريقة التي تدلل بوضوح على الخفّة السياسية والضحالة الفكرية وقصر النظر، حتى أصبحنا أمام ركام من الأحزاب والتيارات التي لا نستطيع حفظ أسمائها أو التمييز بينها، فكلها تتشابه في التشكل والإعلان والبيان التأسيسي وفلوكلور الانشقاق، ومن ثم الانحلال.

بعض هذه القوى لا يزال مستمراً، بحكم عاملين اثنين وحسب، الأول هو «ماركة الاسم»، والثاني وجود بعض الشخصيات السياسية الإعلامية داخلها. في ما عدا ذلك لا تمتلك أي مؤهلات أو عناصر للاستمرارية في المستقبل. وبحكم افتقارها لكل مقومات الحزب أو التيار السياسي يمكن ببساطة الاستنتاج بأنها مجرد «هلام سياسي» لا يمتلك رأياً ثابتاً أو مستقراً تجاه أي حدث أو واقعة سياسية، وكل يوم بعقل جديد.

بعض الشخصيات المعارضة تريد أن يكون لها قرص في كل عرس، فما إن تشرف حالة سياسية ما على الموت حتى يغادروها إلى غيرها، وهم بالفعل عقبة أمام أي تشكيل سياسي جاد، إذ لا يمكن ضمان إمكانية التزامهم بمنطق العمل الجماعي، ويسبغون صفاتهم الشخصية على أي تشكيل سياسي يتواجدون فيه، بحكم ظهورهم المتكرّر في الإعلام، كما لا يمكن الوثوق برصانة تصريحاتهم الإعلامية، فهم مقتنعون بأن الوحي السياسي اصطفاهم، ولذا لا يجدون حاجة لاستشارة إلا أنفسهم. هنا نقول إننا بحاجة حقاً للخروج من رقعة الشطرنج المحدودة اللاعبين والمساحة، التي يلعب فيها عددٌ محدود من شخصيات المعارضة على مساحة معينة، فسورية عدد سكانها ثلاثة وعشرون مليوناً وليس حفنة من الأفراد.

كذلك، بعد الثورة لم تنجح التحالفات والائتلافات والمجالس والهيئات، فجميعها كان مآلها، أو سيكون، الفشل. فهي لم تمثّل لقاء أو تجمعاً بين قوى سياسية حقيقية، بل بين أفراد في الغالب الأعم. يضاف إلى ذلك أن بناء التحالفات والعمل فيها يحتاجان للحد الأدنى من الفهم السياسي لمعنى العمل التحالفي ووضوح آليات العمل وحسن الإدارة والتنظيم، وإلا كيف نفسر أن المنضوين في أي ائتلاف كلٌ منهم يغني على ليلاه، تماماً مثل «صف الدبكة المفشكل» كما يقال.

نعود ونقول: لا يوجد في سورية اليوم أحزاب سياسية، باستثناء البعث والإخوان المسلمين، وبدون الأحزاب السياسية الجديدة لا يمكن تحقيق أي مكتسبات مهما كانت التطورات، أي لا يمكن تحقيق الاستثمار السياسي لمجمل تضحيات الشعب السوري.

للبعث والإخوان نقاط ضعف عديدة. لكنهما، مع ذلك، يمتلكان قوام الحزب السياسي، والتنظيم، والمال، والبرنامج، والرؤية، والخطة، فيما بقية التشكيلات السياسية لا تمتلك أياً من هذه العناصر.

حزب البعث لم يكن يحكم في السابق، بل كان غطاء لستر عورات الاستبداد، ولذلك يحتاج إلى دورة تنظيف وإعادة تربية وتأهيل كي يعود إلى ممارسة السياسة، والإخوان المسلمون بحاجة أيضاً للتخلص من إرث الماضي الثقيل كي يتحولوا حقاً من جماعة إلى حزب سياسي، وبحاجة للتواضع والاقتناع أيضاً أنهم لا يمثلون سوى جزء من الشعب السوري.

نعود ونتساءل: أين هو الحزب الثالث؟ أين هو الحزب الذي يمكن أن يشبه سورية؟ أين هو الحزب الذي يمكن أن يبنى استناداً لأسس مدروسة؟ أين هو الحزب الذي يمكن أن يقدّم رؤية فكرية سياسية متكاملة، وبرنامجاً سياسياً لسورية المستقبل، ونظاماً داخلياً حديثاً ومرناً، وخطة عمل واضحة الأركان والمهمات، ويحتوي بين ظهرانيه على معظم من ينسبون أنفسهم للتيار الأوسع في سورية، التيار الوطني الديمقراطي؟ هل يمكن أن يتشكل هذا الحزب ويقلب اتجاه المسيرة نحو التجمع والالتقاء بدلاً من خط التذرّر والتشظي الذي ظهر واضحاً منذ بداية الثورة وحتى الآن؟

كيـف تبـني مســـبحاً؟

■ حسين جمو

كان هناك مسبح واحد فقط في القرية داخل مزرعة لتاجر حلبي. كنت مع مجموعة من الفتيان المشاغبين، أتسلل إلى المزرعة في توقت لا يكون فيه أحد هناك، للوصول إلى المبتغى: المسبح!. لم يكن دافع «السلب والنهب» موجوداً لدى أحد، ولو ظهر على أحدهم فكان الردع من البقية حله الوحيد. بهذا المعنى، لا شيء نفعله هناك سوى السباحة، ولا شأن لنا بالدراق والتفاح المحيط بالمسبح مطلقاً.

كان هذا هو المسبح الوحيد في القرية، باستثناء «برك» لا ترقى إلى أن توصف بالمسبح، وهذه البرك التي كان يوجد منها نحو سبع، صغيرة ولا يمكن التحرك فيها بحرية، ومن الصعب أن يطفو الجسم فوق الماء بسبب عمقها الضحل. فيما بعد قام أحد أبناء القرية بإنشاء مسبح مفتوح للأقارب، وانتقلت إليها جموع الغزو المؤدب لمسبح التاجر الحلبي. لكن بقيت مشكلة واجهتنا في كلا المسبحين: كان من الصعب السباحة عندما يكون مستوى الماء أعلى من طولنا.

مخاوف الغرق انتابت عائلاتنا أيضاً، وشرعوا في إقناعنا بعدم الذهاب إلى أي من المسبحيْن لأنهم سيشيدون لنا واحداً في البساتين، وبدأ الخلاف على التخطيط فيما إذا كان المسبح ستكون قاعدته على السطح مباشرة أم سيتم الحفر بحيث يكون الجزء الأكبر من المسبح غير ظاهر. وبقيت هذه الخطط أدراج حقول البندورة والكوسا حتى اليوم، بل هجرنا الأراضي الزراعية المذكورة ولم نرَ المسبح.

عندما تقصيت عن السبب، علمت أن المشكلة تكمن في حفر الأساسات، وليس في الاسمنت، فإذا كان هناك ثقب صغير مثلاً في المسبح فإن من شبه المستحيل إيجاد حل حضاري له (من دون تذويب الزفت).

الحقيقة أني ما زلت أفكر بمسبح، وقد أعجبت كثيراً بموقع في مدينة موحسن بحسب صورة بثتها شبكة أخبار الميادين، وظهرت فيها حفرة دائرية ضخمة، تجمعت مياه الأمطار في قاعها، بينما يقف مقاتل من الجيش الحر أمامها ويرفع يديه إلى الأعلى. كان ذلك موقعاً قصفه النظام بصاروخ «سكود». ربما أهالي موحسن سيشيدون مسبحاً لأبناء من ضحوا بأرواحهم لإسقاط النظام.. سمعت أن ثمان قذائف هاون سقطت على الأراضي الزراعية في قريتي.. لا أريد أن ألقي نظرة على الحفر التي خلفتها... لن أعود إلى زمن البرك، فالاحتلال الأسدي خلف في سوريا آلاف الحفر التي سنحول الكثير منها إلى مسابح.

«وثائقي» يحاول كسر التعتيم والتضخيم حول الاغتصاب في السجون

"الاغتصاب بيئة مناسبة لطرفي نقيض: التضخيم من ناحية، والتعتيم من ناحية أخرى". بهذه الخلاصة تبدأ الناشطة سماح الهادي حديثها عن "الاغتصاب في سجون سوريا"، ضمن فيلم وثائقي بثته قناة "سوريا الغد". وتضيف سماح أن الجهات قد تلجأ إلى التضخيم هي المنظمات الحقوقية والإعلام، أما الطرف الذي يهمه التعتيم فهو للأسف الجاني والضحية.

وتظهر امرأة منقبة في الفيلم وهي تجهش بالبكاء لدى قولها أن خمسة من جنود النظام اغتصبوها، ثم تضع يدها على رأسها وهي تناجي الله أن يعاقبهم. يطرح الفيلم تساؤلا مهماً، فهل أرقام الضحايا المعلن عنها تم تضخميها؟، وهل هناك أعراف تقتضي التكتم على العدد؟. تجيب الناشطة جو عطار إنه لا يمكن معرفة العدد الدقيق، حيث لا يمكن التمييز مثلاً ما إذا كان صراخ المرأة في السجن هو من التعذيب أم الاغتصاب. وتضيف أن غموض الأعداد في جانب منه هو عدم وجود أمر مكتوب مثلاً يسمح أو يأمر بالاغتصاب.

يعرض الفيلم مشاهد قاسية أيضاً يتم فيها تعذيب سوريين على يد جنود النظام، إضافة إلى مشاهد لاعترافات الشبيحة باغتصاب النساء من عائلات الثوار.ويقول شبيح إن فتاة صغيرة أعجبت العقيد في الجيش النظامي، فاغتصبها..ثم تناوب سبعة آخرين على اغتصاب الفتاة. الفيلم غني بالشهادات التي تحتاج إلى توثيقها ضمن الإفادات الخاصة بإحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وكانت تقارير لمنظمات حقوقية دولية أشارت إلى استخدام النظام للاغتصاب سلاحاً ضد الثوار، وسرت تقارير غير موثقة عن تعرض العديد من المغتصبات إلى القتل على أيدي عائلاتهن. كلمة حق قالتها الأديبة والكاتبة نوال السباعي عندما ناشدت عائلات الضحايا بالتفريق بين الاغتصاب والزنا.

لقطة من الفيلم